

محركات التغيير في الوطن العربي بين المحددات الداخلية والتأثيرات الدولية  
(في ظل السياسة الروسية تجاه المنطقة)  
مقاربة أنطولوجية

أ. بشرى شيبوط

طالبة دكتوراه جامعة صالح بونيندر قسنطينة 3

chiboutbouchra@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2017/10/02 / القبول: 2018 / 01/14 / النشر على الخط: 2018/06/15

Received: 02/10/2017 / Accepted: 14/01/ 2018 / Published online: 15/06/ 2018

**الملخص:**

تعرف المنطقة العربية العديد من التحولات، التي تشمل كل المجالات، و ترجع هذه التغييرات إلى مجموعة من الظروف المتعلقة بالبيئتين الداخلية، والتي تتمثل في قصور دور الأنظمة السياسية لهذه الدول، والظروف السيئة في كل المجالات، وكذا البيئة الدولية و التي تتلخص في الضغوطات التي تعانيها هذه المنطقة، في ظل التنافس الدولي على المنطقة، خاصة بعد سعي روسيا إلى العودة للساحة الدولية من خلال دورها المتنامي في المنطقة العربية، وهو ما زاد من حدة التنافس بينها و بين القوى الدولية الأخرى (أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية). ما زاد من الضغوطات الخارجية على المنطقة العربية، وجعل منها بؤرة توتر. **الكلمات المفتاحية:** تحولات المنطقة العربية، البيئة الداخلية، مقتضيات البيئة الدولية، توجهات السياسة الخارجية الروسية.

**The engines of change in the Arab world between internal determinants and international influences**

**– under Russian policy towards the region–**

**Abstract :**

The Arab Region known many transformations ,that include all areas and this changes are due to a set of conditions.

This conditions which is relating to the internal and international conditions ,especially in the light of international competition between the West(USA and UE) and Russia over the Arabic region.

Especially the fact that the Arab region is considered as vital region .

**key words:** Arab regional changes, the internal environment, the requirements of the international environment, the orientations of Russian foreign policy.

## مقدمة:

أصبح سقوط بعض أنظمة الحكم في العالم العربي موضوعا مهما، يدرس في الجامعات وفي مجال الدراسات العليا ومراكز الدراسات الإستراتيجية وفي أغلب المنتديات والمجالس العامة والخاصة ، ولعله بدأ بإحداث انقلاب على نظريات كلاسيكية ومفاهيم اعتمدت في المناهج الدراسية لسنوات طويلة، وشكل تحديا لكل المراكز البحثية في البحث عن نظريات ومفاهيم تنزع إلى دراسة الموجات التغييرية والأساليب و الأسباب التغييرية في العالم العربي على وجه الخصوص . رغم تعدد الاجتهادات والتحليلات السياسية فإنه يمكن اعتماد المزاوجة بين منهجين أساسيين:

**المنهج الأول:** يتمثل في قراءة نقدية للأطر والمفاهيم الجديدة المرتبطة بالسياسة الدولية وفقا للتطورات التي تشهدها المنطقة العربية وتستدعي مراجعة مفاهيم مثل الثورة ونماذجها (سلمية ومسلحة /عسكرية وشعبية ... ) والإصلاح و محركات التغيير والعدوى الثورية.

**المنهج الثاني:** فهو نظمي يعتمد فكرة اختيار الدولة وارتباطه بالثورة، وباعتبار أن اختيار الدولة يؤدي الى تغيير النظام ككل، وكذلك الأهداف الرئيسية التي بموجبها يتم إحداث التغيير الثوري في النظم السياسية، خاصة بعد أن كانت بعض الدراسات الأكاديمية قبل الثورات تصنف النظم السياسية العربية ضمن النظم المستقرة، ولكن حالة الثورات أفادت بأن حالات الاستقرار التي استمرت في بعض الدول ما يزيد على أربعين عاما لم تعبر عن استقرار حقيقي بقدر ما عبرت عن حالة الركود والتضليل السياسي وسيطرة الأجهزة الأمنية على أنفاس الشعوب وأتسم عندئذ طغيان السلطة واستبدادها وقمعها لشعوبها باسم القانون وتحت عنوان المؤامرة على الحكم.

**المنهج الثالث:** و هو المنهج التحليلي و الذي من خلاله نقوم بتحليل سياسات الدول العربية في ظل الضغوطات التي تمارسها كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب، خاصة و أن المنطقة أصبحت تعاني العديد من المشاكل التي لا تعتبر نتاجا داخليا و حسب و انما نتيجة للتنافس الدولي الذي تشهده المنطقة، ومنه ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحديات الداخلية و الخارجية على محركات التغيير في المنطقة العربية في ظل السياسة الروسية تجاه المنطقة؟  
نفرض اجابة لهذه الاشكالية والتي تتمثل في:

زيادة التحديات الداخلية و الضغوطات الخارجية تؤدي إلى التأثير في موجات التغيير في المنطقة العربية .

ومنه سنحاول تحليل ما ورد أعلاه من خلال المحاور التالية :

**المحور الأول:** السمات الأساسية للنظم السياسية العربية.

**المحور الثاني:** انهيار النظم السياسية العربية بين المحددات الداخلية و الضغوطات الخارجية.

**المحور الثالث:** أهم الدوافع المحركة لقيام الثورات في المنطقة العربية .

**المحور الرابع:** الدور الروسي في الثورات العربية.

**المحور الأول:** السمات الأساسية للنظم السياسية العربية

ساهمت التطورات التي عرفتها المنطقة العربية من حالات الانهيار السريع لبعض الأنظمة، في إعادة النظر في مناهج التحليل السياسي التي ظلت تحمل حركات التغيير الكامنة غير المنظمة في المجتمعات العربية، وتعظم في الوقت ذاته من قدرات وأدوات الأنظمة السياسية العربية على استبعاد أي تغيير ظاهري بما يدعم بقاءها، و ذلك نظرا لتمييز هذه الأنظمة بمجموعة من المؤشرات التي تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خالد حنفي علي :الانتفاضات المتتالية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 184، ابريل 2011، ص ص 56-57 .

تتميز عوامل انهيار النظام السياسي في الدول العربية بكون، بعضها هيكلية ساهمت في الانتفاضات والثورات، والأخرى ظرفية مباشرة وفرت للجماهير دوافع الخروج الى الشارع ومواجهة ثقافة التخويف. وجود العديد من العوامل البنوية وراء الثورات والانتفاضات العربية، من أبرزها:

"مأسسة" النظم العربية للفساد والقمع الأمني وهيكلية الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة (زواج السلطة ورأس المال)، وتفشي الفقر والبطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية، فضلاً عن جمود النخبة، كل هذه العوامل تضافرت وساهمت في تآكل الأنظمة العربية ودخولها مرحلة الانهيار .

تعاني العديد من الدول العربية مجموعة من المشاكل، على المستويين المؤسسي والقانوني والوظيفي، و ذلك راجع في الأساس لخصائص كل مجتمع من المجتمعات العربية، حيث يتم عادة اتخاذ القرارات خارج نطاق المؤسسات الرسمية، ما يجعل من القرارات غير عقلانية مقارنة بالقرارات الناجمة عن المؤسسات الرسمية، كما أن ضعف الدولة يحد من قدرتها على النفاذ إلى أوساط شرائح المجتمع، الأمر الذي أدى إلى ظهور فراغ يُسدُّ بعناصر وسيطة تستفيد من ديمومة نظام الحكم وتمارس نفوذها في المجتمع نيابة عن ذلك النظام، بحيث توجد الكثير من السمات المشتركة التي تحكمت في نشأت النظم السياسية العربية وتطورها التاريخي، ذلك أن الدول العربية من الناحية التاريخية تعتبر دولاً جديدة نسبياً نشأت بمساعدة خارجية اشترطها الطور الثاني من التوسع الرأسمالي المتسم بالمنافسة بين مراكزه الدولية وبهذا المعنى فإن نشوء الدول العربية لم يكن نتاجاً لصيرورة تاريخية نابعة من تطور المصالح الاقتصادية لمكوناتها الاجتماعية، و تتمثل أبرز ملامحها في<sup>2</sup>:

ترافق بناء الدول العربية بمساعدة خارجية وسلبية أخرى تجسدت في غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية / الثقافية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية.

- فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية من بناء موازنة سياسية / اجتماعية بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية. اتسمت النظم السياسية العربية باحتكار السلطة السياسية، غياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية انطلاقاً من شرعيتين أساسيتين شرعية وراثية وأخرى انقلابية تغلفت - الشرعيتين - بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية.

- تشارك كلا النموذجين . الوراثة والانقلابي . في احتكار الدولة للثروات الوطنية حيث زوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية الأمر الذي ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة الى قوى طبقية طفيلية جديدة تتسم بالنهب والاعتزاز عن مصالح بلادها الوطنية.

- تحالف السلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الإداري أضاف شروخاً جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية

- ترابطت سمات وخصائص النظم السياسية العربية المتسمة بالاستبداد السياسي مع سيادة أحزاب سياسية تسلحت بأيديولوجيات شمولية وأخرى عنصرية معتمرة الروح الانقلابية بدءاً من القوى القومية والأحزاب اليسارية وانتهاءً بالقوى الإسلامية مترافقة - السيادة - وغياب التيار الليبرالي بسبب تبعثر قاعدته الاجتماعية وضعف فعاليته السياسية.

**أسباب التغيير في الأنظمة العربية:**

<sup>2</sup> دينا شحاته ومرم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 4، ص 11 .

تعتبر التغيرات التي عرفتها الأنظمة العربية في المرحلة الدولية الراهنة، نتيجة للعديد من الأسباب التي قادت إلى هذا الوضع، آخذين بعين الاعتبار أن بعض هذه الأسباب ذات تأثير أكبر أو أقل، بناء على الوضع الداخلي الاجتماعي-السياسي والاقتصادي في كل دولة ولعل أهم هذه الأسباب يتمثل في التالي:

أولاً: انتهاء عصر الدولة الأبوية، وعقدها الاجتماعي الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي منذ عهد الاستقلال، فقد أقامت الدولة العربية الحديثة نخب سياسية استمدت شرعيتها من خلال علاقتها السابقة مع المستعمر الأجنبي، أو من خلال القوة العسكرية، أو من خلال كسبها لشرعية دينية أو تاريخية بررت تواجدها. وفي كل الأحوال، قامت هذه النخب بنقل المنظومة الاجتماعية القبلية إلى بنيان الدولة السياسي وبنيت عقدا اجتماعيا مع الشعب نظم علاقتها مع المواطن على أساس تخلي المواطن عن حقوقه السياسية مقابل قيام الدولة بتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها من صحة وتعليم ووظائف .

قامت على هذا الأساس الدولة بتقديم البنى التحتية اللازمة للإنتاج الاقتصادي. وخلال الفترة الممتدة بين ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، استطاعت الدول العربية تحقيق مستويات اقتصادية حقيقية معقولة، وساهمت في مواصلة وفاءها بالتزامها الدولة بشروط العقد الاجتماعي السابق. لكن مع حلول التسعينيات، بدأت هذه الدولة تعاني الترهل والفساد وانخفاض الإيرادات، ما جعل إمكانية قيامها بنفس الدور السابق أمراً صعباً، إن لم يكن شبه مستحيل، وقد أدى هذا الأمر بالدولة العربية إلى التوجه نحو الاستدانة من العالم الخارجي ، وفي ظل حجم الفساد البنوي المتزايد هذا ، لم يكن هناك مجال لإصلاح اقتصادي حقيقي. كما وقعت الدولة العربية الحديثة أيضاً فريسة لجيل جديد من رجال الأعمال ممن استغلوا توجه نحو الخصخصة للحصول على موارد فلكية، كان من الممكن أن تكون مصدر رزق للملايين من المواطنين، مما أدى إلى اختفاء الطبقة الوسطى المنتجة، وتحول العالم العربي إلى طبقتين: طبقة من المديرين الأغنياء، ويعمل لديهم جيش من العمال الوافدين والأجانب؛ وطبقة معدمة ولكن متعلمة وقادرة على العمل، ولكنها منها محرومة.<sup>3</sup>

ثانياً: اعتماد الحل الأمني كوسيلة للتخلص من الخلافات التي نشأت بين النظام الحاكم والشعب. فأثناء سيطرة النخب الحاكمة على النظام السياسي، قامت هذه النخب بتشكيل عدد كبير من الأجهزة الأمنية ذات الاختصاصات المتداخلة، يث الرعب في نفوس المواطنين، ويعلن الحرب على كل صوت معارض، حتى لو كان من باب النصيحة، مما وسم الحل الأمني بعدم المرونة، وحمل القائمين على الأجهزة الأمنية على الإيمان باللعبة الصفيرية في المجال السياسي: فمن ليس معي.. فهو ضدي.

تكونت نتيجة لذلك في المجتمع السياسي ثلاث فئات مجتمعية: الفئة الأولى، فئة مستفيدة من النظام السياسي، وتؤيده في كل إجراءاته، والثانية فئة كارهة للنظام السياسي وتبحث دوماً عن الأيديولوجيات والأمثلة التي تبين مساوئ النظام الذي يمثلهم، والثالثة وهي الأكبر فئة خائفة غير مبالية تنتظر الفرج.

ثالثاً: ضعف الدولة على المستوى الدولي. إذ لم تستطع الدولة العربية الحديثة منذ الاستقلال أن تحقق نصراً حقيقياً يفخر به مواطنوها، فمن الحروب مع إسرائيل، إلى احتلال العراق، تبين أن الدولة العربية واهنة جداً، ولا تستطيع أن تقاوم أي خطر خارجي بل لا تفكر أو تنوي دفعه إطلاقاً.<sup>4</sup>

رابعاً: التكنولوجيا الحديثة والتوسع في استخدام وسائل الاتصال بين الشباب في العالم العربي والعالم ككل. فمما لا شك فيه أن التسعينيات شهدت ثورة في عالم الاتصال، لم تعد الدولة قادرة على حجب المعلومة. فالفضائيات العالمية تصل إلى كل بيت، والهاتف النقال في متناول الجميع، ووسائل الاتصال عبر الإنترنت من خلال "فيسبوك" و"تويتر" وغيرهما، جعلت الشاب العربي يقارن بين وضعه في بلده ووضع مثيله في دول أخرى، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. وعندما وجد هذا الشاب وضعه متخلفاً عن نظرائه في العالم

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 12.

<sup>4</sup> بشير عبد الفتاح، الأدوار المتغيرة للجيش في مرحلة الثورات العربية، تحولات إستراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، أبريل، 2011، ص

الخارجي، شرع يستخدم هذه التكنولوجيا للتعبير عن رغبته في التغيير، بدءاً بالسخرية والتعليقات الساخرة على الأحداث، فانتقالاً إلى برنامج عمل جدي لترجمة هذه الرغبة.

تعتبر الأوضاع الداخلية للدول العربية من بين أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث التغييرات التي تعرفها المنطقة، إلا أن هذا لا ينفي الدور الكبير التي تلعبه القوى الخارجية في التأثير على المنطقة العربية في ظل التنافس الدولي الذي تشهده المنطقة، خاصة مع عودة روسيا، وسعيها للعب دور هام في الساحة الدولية.

أدى سقوط النظام السياسي السريع في تونس ومصر إلى تشجيع المعارضين في دول أخرى على رفع سقف مطالبهم، من رغبة في الإصلاح وتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية، إلى فعل يتوج بإسقاط أنظمة، بل تغييرها كلياً، ومن جهة أخرى، خرجت الأنظمة السياسية عن طورها: فمنها من أعلن الحرب على شعبه باسم مكافحة الفوضى، ومنها من قدم تنازلات بالجملة، تراوح بين الإعلان عن إصلاحات اقتصادية ودستورية، إلى الوعد بالتخلي عن الحكم كلياً<sup>5</sup>.

جدير بالذكر أن ما حدث في تونس ومصر مختلف عما يحدث في بنغازي بليبيا، وإن تشابهت صورته عما يجري في اليمن وغيرها، حتى أن ردود الأفعال جاءت مختلفة ومتباينة ما بين الأنظمة العربية والغربية، وهنا لعبت العلاقات الشخصية للحكام دوراً كبيراً سواء بدعمهم علانية أو بالسري، وذلك فأن القنوات الفضائية العربية جاءت تغطيتها مختلفة، حيث اختلفت وتشابهت بحسب علاقاتها المصلحية بتلك الدول .

عموماً إن عنوان هذه الثورات لم يكن فقط من أجل الفقر أو البطالة، (التي تدخل في إطار الظروف الاجتماعية) ولم يكن حتى من أجل إصلاح النظام، بل كان مطلباً محددًا ومهيمنًا عنوانه الأكبر: الشعب يريد إسقاط النظام. أي أن أساس هذه الثورات لم يكن نابعا أصلاً من الشعب، وهذا ما يفسر سبب فشل هذه الثورات.

### المحور الثاني: انهيار النظم السياسية العربية بين المحددات الداخلية و الضغوطات الدولية .

تتضمن عبارة «الثورات العربية» مفهومين: مفهوم الثورة ومفهوم العرب، حيث تحمل الثورة معنى جديد، يقوم على حراك سلمي مدني، يهدف إلى تغيير النظام الاستبدادي، تشارك في هذه الثورة قطاعات واسعة من الشعب، وتتمحور أهدافها حول مقولة ثلاثية، تجمع بين الحبز والحرية والكرامة، في حين يرمز مفهوم العرب إلى المقاربة العرقية التي تتميز بها شعوب المنطقة.

ينشأ من تلاقي أو تلاحم مفهومي الثورة والعرب مفهوم جديد، يرتبط تعريفه بتعريف المفهومين اللذين يشكلانه، ليغدو بشكل أدق صيغة جامعة لثورات الشعوب العربية، ومنها ثورة الشعب التونسي، وثورة الشعب المصري، وثورة الشعب الليبي، وثورة الشعب اليمني، وعلى الأغلب ستطول القائمة لتطاول الصيغة ثورات أخرى في باقي البلدان العربية. لكن الهام في الأمر هو أنه للمرة الأولى، تأخذ الثورة صفة عربية، بعد أن كانت الثورة تحمل صفات عديدة، لم تقترب منها الصبغة العربية منذ عقود عديدة، بل منذ قرون عديدة، حيث لم تحدث ثورة عربية، قادها شعب عربي في تاريخنا الحديث. وكنا نقرأ ونسمع عن الثورات، الثورة الفرنسية، والثورة الأمريكية، والإنكليزية، والروسية، وحتى الإيرانية، وعشنا وقع الثورات في بلدان أوروبا الشرقية، فيما غاب مفهوم الثورة طويلاً عن المنطقة العربية<sup>6</sup>. أصبح بالإمكان تماماً الكتابة والحديث عن مفهوم جديد للثورة، تشكل الشعوب العربية مركباته ومقامات تشييده في مختلف بلدانها، وتسطر معه فصلاً جديداً من حياة الإنسان في فضاء البلاد العربية وجغرافيتها البشرية.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 7-10.

<sup>6</sup> سلام كواكي وبسمة قضماني، الجيوش .. الشعوب والحكام المتسلطون، مجلة نشرة القبس، الكويت: العدد 3، السنة الخامسة، مارس، 2011، ص 6.

تزايد اهتمام المراكز البحثية العربية والغربية بدراسة انهيار النظم السياسية عن طريق الثورات، التي يعتبر السبب الرئيسي فيها فقدان الشرعية ونقص شعور المواطنين بعدالة حكم النظام واستبداد الحاكم، إلا أن المؤشر الأجل في تلاشي شرعية النظم السياسية هو فقدان النظام للفاعلية في إدارة الدولة، وارتفاع معدلات التضخم، استشراف الفساد، ارتفاع مستويات البطالة والهزيمة في الحروب... هذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة ما بين المجتمع والنظام السياسي القائم وهي تمهيد لانفجار أعمال العنف والشغب في المجتمع والذي يعتبر أحد أعراض قيام الثورة.

أثيرت كذلك قضية الفساد السياسي الذي تعرفه جميع الدول العربية، وأجمعت الآراء على أن محاربة الفساد الضارب بجذوره في أغلب مؤسسات الحكم في الدول العربية، وأنه لن يكون هناك مستقبل للديمقراطية أو حتى تطوير باتجاه تحقيق الديمقراطية ما لم تكن هناك مواجهة حقيقية وعلنية للفساد المؤسسي الطاغوي على أغلب عمليات صناعة السياسة في العالم العربي، الذي يجد أكثر من شكل يظهر فيه ويتلوه بحيث يصعب تحديده أو تعريفه بشكل دقيق<sup>7</sup>.

لا يمكن الحديث عن الفساد بكونه يقف عند النخبة الحاكمة، إذ إنه موجود داخل مؤسسات المجتمع المدني العربي أيضاً، ويستعين في وجوده داخل المجتمع المدني بالفساد في المؤسسات الحاكمة، فهذه الأخيرة تستر عليه بسبب علاقاتها الدولية، وما يمكن أن تثيره هذه المؤسسات المدنية من متاعب لحكوماتها إن هي اهتمتها بالفساد، أو مارست سلطة الحظر باتجاهها.

### المحور الثالث: أهم الدوافع المحركة لقيام الثورات في المنطقة العربية.

أسهمت عدة عوامل في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، وهي تتمثل أساساً في عديد العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والأمنية<sup>8</sup>، خاصة وأن غالبية دول المنطقة العربية تعتبر دولاً شابة، حيث نسبة الشباب فيها تمثل أكبر نسبة، الأمر الذي زاد من حدة المشاكل التي تعرفها الدول العربية. وتعاني تلك الفئة أشكالاً متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها ساحطة على الأوضاع الراهنة.<sup>9</sup> وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فإنها شهدت في العقود الأخيرة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة، حيث استأثرت نخبة ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة. كما تعاني المنطقة العربية القمع، الاستبداد، غياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخبة ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة.

أدت حالة الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة العربية إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية. من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات (أو الأغليات المهشمة) في العالم العربي لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي. وفي السنوات الأخيرة ومع تزايد مظاهر القهر السياسي والاجتماعي في العديد من الدول العربية، وتساعد دور قومي إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة

<sup>7</sup> نفس المرجع، ص 6.

<sup>8</sup> حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، لبنان: دار القلم الجديد، ط 2013، ص 1، ص 52.

<sup>9</sup> أمل حمادة: أبعاد التغيير في السياسة الخارجية خلال مرحلة مابعد الثورة، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية

، عدد افريل 2011، ص 24 . 10

الأم. وأخيراً، أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوي إقليمية وخارجية في الشغور الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة. وتمثل مجموع هذه العوامل فيما يلي :

### الطفرة الشبابية:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتعاني هذه الفئة مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي و سياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14.4%. وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال. كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلمات، حيث تشغل المنطقة العربية موقعا متدينا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي. وقد أثر كل ذلك بالسلب في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي،<sup>10</sup> حيث تفتشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، يعاني الشباب في العالم العربي إقصاء سياسيا واضحا، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.<sup>11</sup>

في السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، والهواتف المحمولة و الإنترنت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية علي حريات التعبير والتنظيم. لجأ الشباب إلي شبكات التواصل الاجتماعي وإلى المدونات للتواصل مع بعضهم بعضا، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.

### التهيمش الاقتصادي و الاجتماعي:

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية، البطالة، تدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات و المرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلي تزايد حالة السخط السياسي و الاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية علي نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلي تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير علي دعم الدولة. وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر و التهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول عربية تصاعدا في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور، ومحاربة الفساد، الغلاء، وتحسين الظروف المعيشية للعمال.

ومن الملاحظ أن معدلات التنمية البشرية -طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي- لا تعكس الواقع في عدد من الدول العربية. فالجماهيرية الليبية تأتي في الموقع 53، وهذا يمثل مستوي مرتفعا في التنمية البشرية. أما تونس، فتقع في الموقع 81، ومصر في الموقع 101<sup>12</sup>. وفي هذا الصدد، يقول جلال أمين: 'في (تونس وليبيا)، حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها الصندوق (النقد الدولي) أهمية، ويقاس بها النجاح والفشل، بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الكلام عنها، ولا يعيرها اهتماما في توزيع عبارات الشناء أو

<sup>10</sup> أيمن احمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة، مكتبة مدبولي، 2008، ص ص 390-406.

<sup>11</sup> نفس المرجع، ص ص 390-406

<sup>12</sup> نفس المرجع، ص 7.

النقد: معدل نمو الناتج القومي يرتفع، ومعه متوسط الدخل، والاستثمارات الأجنبية تزيد. (حدث هذا في تونس في العشرين سنة الماضية، وبدأ يحدث في مصر منذ ست سنوات). ولكن حدث التدهور الشديد في ثلاثة أمور لا يجب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلا مضطرة وهي: زيادة البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، ومن ثم زيادة تأثيره بما يحدث في الخارج من تقلبات. كانت النتيجة أن تونس، بعد أكثر من عشرين عاما من تطبيق سياسة الصندوق، زاد الناتج القومي فيها بمعدل يفوق 5% سنويا (أي أكثر بنحو الخمس مما حدث في مصر)، ولكن زاد أيضا معدل البطالة بشدة، فأصبح أكبر من معدل البطالة في مصر بنحو 50% (14% من إجمالي القوة العاملة بالمقارنة بـ 9% في مصر، طبقا للإحصاءات الرسمية التي يرجح أنها أقل بكثير من الحقيقة في الدولتين). كذلك، اتسعت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فأصبحت أكبر بكثير منها في مصر (أغني 10% من السكان في مصر يحصلون على 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر 10% من السكان، بالمقارنة بـ 13 ضعفا في تونس)، طبقا لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة 2008/2007.<sup>13</sup>

### غياب الحريات السياسية:

تعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة الاعلام. إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والاعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية، والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية. وفي السنوات الأخيرة، ظهر أيضا العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيهها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني، والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة. النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال، ولبنان، والعراق، واليمن، وفلسطين. أما النمط الثاني، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق. وقد شهدنا هذا السيناريو أخيرا في مصر وتونس، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية، ومنها المغرب والجزائر، وربما بعض دول الخليج.<sup>14</sup>

<sup>13</sup> نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 48، ص 10.

<sup>14</sup> محمد سبيلا، للسياسة، بالسياسة: في التشريح السياسي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، طبعة 2000، ص 170.



يبدو لنا أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية، الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة، أصبح غير مطروح، وأن سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن.

**تراجع عوامل الاندماج الوطني:** شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية علي حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والإثني. وقد نتجت هذه الظاهرة عن عوامل مختلفة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبجرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأمازيغ في شمال إفريقيا، أو في حالة الأكراد والشيعية في العراق. كما حاولت النخب الحاكمة في العالم العربي أن تفرض الهوية الثقافية العربية السنية علي الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة. وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلي ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي، ولكن أيضا في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعية في العراق والخليج ولبنان. وأخيرا، فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية معا هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني.

تدفع مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين دول جديدة، كما حدث في حالة السودان، أو مناطق حكم ذاتي كما نشهد الآن في العراق. ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة<sup>15</sup>.

#### تساعد دور القوى الدولية الخارجية في المنطقة العربية:

أثر التطور الأخير بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتساعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب. ولكن في السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تحل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلّى هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان. وحتى النظم 'المعتدلة' تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية. ومن ناحية أخرى، شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا في نفوذ قوتي إقليمية صاعدة، مثل روسيا، إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في العالم العربي خاصة و أن المحرك الرئيسي لسياسات الدول بالدرجة الأولى كانت و لاتزال مصادر الطاقة<sup>16</sup>. وبالنسبة لإيران، فقد تولت قيادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات راديكالية، مثل نظام الأسد في سوريا، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، والتمرد الحوثي في اليمن. مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة بين المعسكر الراديكالي بقيادة إيران وسوريا، والمعسكر المعتدل بقيادة مصر والسعودية، والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عزز هذا الصراع بين المعسكر المحافظ والمعسكر الراديكالي من نفوذ فاعلين غير أميين مثل حركة حماس وحزب الله في لبنان والتمرد الحوثي في اليمن ومن قدرتهم علي تحدي السلطة المركزية وعلى تأسيس جماعات فرعية منظمة ومسلحة تتمتع بقدر عال من

<sup>15</sup> محمد أحمد نبيس، المجتمع المدني العربي و التباسات التأصيل، مجلة وجهة نظر، العدد 7، ربيع 2000، ص.15.

<sup>16</sup> نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد 176، المجلد 64، افريل

الاستقلال الذاتي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه روسيا في المنطقة العربية و الذي تريد من خلاله إعادة ابراز دورها في النظام الدولي، خاصة من خلال دورها في الأزمة السورية، بحيث تحاول روسيا العودة من جديد للساحة الدولية، خاصة أنها عرفت نوعاً من الانتعاش في فترة ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي سمح لها بتحقيق نوع من الاستقرار إن لم نقل البهجة الاقتصادية و هو ما انعكس بالدرجة الأولى على سياستها الخارجية، الأمر الذي فتح لها المجال للعودة و قد وجدت المنطقة العربية باباً للعودة للساحة الدولية.

### القوى المحركة للانتفاضات الشعبية

شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية في الشهور الأخيرة وهي: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيراً قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية. شهدت الدول التي تتمتع بقدر عالٍ من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر، حراكاً على أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول تعاني استقطاباً طائفياً أو قبلياً أو مناطقياً، مثل ليبيا والبحرين واليمن، حراكاً أوسع على أرضية مناطقيّة أو طائفية. ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيسي، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد. ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين، أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا<sup>17</sup>.

كان الشباب - خاصة المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة - في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، حيث لعب دوراً مهماً في إدارة وقيادة هذه الانتفاضات. وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إشعال الشباب محمد بوعزيزي النار في نفسه هي التي أطلقت الثورة في تونس والمنطقة العربية، حيث تجسد قصته مأساة فئة واسعة من الشباب المتعلم والمتعطّل عن العمل في العالم العربي. أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أعلنت تضامنها والتحامها مع الانتفاضات الشعبية، لكن من الملاحظ أنها لعبت دوراً تابعاً لدور القوى الشعبية الشبابية. فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة إلى هذه الانتفاضات الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، كما حدث في الحالة المصرية والحالة التونسية. ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتلة اجتماعية مهمة إليها، تراجع الأحزاب عن حذرهما، وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبي. وقد رأى البعض في موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة ركوب موجة الاحتجاجات الشعبية، واحتطافها لصالح مصالحها الخاصة.

لعبت القوى العمالية والمهنية دوراً مهماً في تأييد الثورات الشعبية وتأجيحها. ففي الحالة التونسية، كان لاتحاد الشغل، وهو التنظيم العمالي الوحيد في تونس، دور رئيسي في إنجاح الثورة، حيث أعلن في مرحلة مبكرة عن انضمامه للانتفاضة الشعبية التي اندلعت بشكل عفوي. وقد أسهم انضمام الاتحاد بشكل كبير في تغيير موازين القوى، وفي تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى، مثل الأحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الانشقاق عن الرئيس بن علي وإجباره على مغادرة البلاد. وفي الحالة المصرية، كان الحراك العمالي والفتوي الذي شهدته البلاد في السنوات الخمس الأخيرة من الحركات الرئيسية للثورة، و كان لانضمام قوى عمالية ومهنية دور مهم أيضاً في دفع المؤسسة العسكرية للانشقاق عن علي مبارك، وإرغامه على التنازل عن السلطة<sup>18</sup>. وفي الدول التي تعاني مظاهر الانقسام القبلي والطائفي، كان لقوى ذات أرضية طائفية أو قبلية أو مناطقيّة دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة. ففي اليمن، كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها، مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك، للانضمام للقوى المطالبة بإسقاط النظام. وكذلك في ليبيا، كانت

<sup>17</sup> حسن زينند، الإعلام الجديد و حراك التغيير في العالم العربي، يوم 22-6-2011، على الساعة 22:31، على الموقع:

<http://www.dw.com/ar>

<sup>18</sup> نفس المرجع.

المناطق الشرقية التي تعاني التهميش والاستبعاد أول من تحرك ضد نظام القذافي. وأخيرا في البحرين، اتخذ الحراك الشعبي صبغة طائفية، حيث مثلت الطائفة الشيعية (التي تعاني الإقصاء السياسي والاقتصادي والتمييز الثقافي)، وذلك بالرغم من أنها تمثل الأغلبية السكانية) القوام الأعظم للحركة الشعبية ضد بينة النظام السلطوية. وكذا في سوريا التي لازالت تعاني من تبعات التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية و الذي لعب فيها العديد من الفواعل دورا مميزا بحث تعتبر الأزمة السورية الحالية نتاجا للعديد من التحولات الداخلية و الأهم الضغوطات الخارجية ان لم نقل أنها انعكاس لتنافس دولي على المنطقة خاصة و أن السياسة الروسية موجه بالدرجة الأولى نحو سوريا باعتبارها شريكا استراتيجيا مميزا في المنطقة العربية.

### المحور الرابع: الدور الروسي في الثورات العربية.

يعرف الدور الروسي في المنطقة العربية نشاطا واسعا، ويرجع ذلك بالأساس إلى الأهمية التي تكتسبها المنطقة في السياسة الخارجية الروسية، واعتبار المنطقة العربية منفذا استراتيجيا لروسيا، خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية . وتنطلق القيادة الروسية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من رؤية برغماتية لسياستها الخارجية، وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، التي تحكمها بالأساس المصالح الوطنية، اقتصادية كانت أو أمنية، وتنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

يعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاسا لهذا التوجه في السياسة الروسية، ونموذجا تطبيقيا لاقترب المصلحة الوطنية والمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

### 1- التوجهات العامة للموقف الروسي من الثورات العربية:

من خلال تتبع المواقف الروسية، وتصريحات القادة والمسؤولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها<sup>19</sup>:

**أولا- تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى،** فقد حظيت التطورات في ليبيا وسوريا بالاهتمام الأكبر من جانب روسيا، يلي ذلك مصر، ثم اليمن والبحرين، مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم تحظ تونس بأي اهتمام. يرتبط هذا الاهتمام بتفاوت حجم المصالح الروسية، والتي تبلغ ذروتها في إطار حالة سوريا، وأيضا التعقيدات التي اكتنفت التطورات في ليبيا وسوريا.

**ثانيا- التحفظ النسبي و البطء في رد الفعل:** تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بنوع من التحفظ النسبي تجاه البعض و التدخل المباشر تجاه البعض منها و على رأسها الأزمة السورية، حيث أن الموقف الروسي تجاه الأزمة التونسية، البحرينية ، اليمنية و المصرية، لم يكن كرد فعل روسيا خاصة تجاه الأزمة السورية.

**ثالثا- تباين مستوى الدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة الثوار:** يعتبر الدعم الروسي أوضح ما يكون في الحالة السورية، حيث أبدت روسيا دعما سياسيا ودبلوماسيا و عسكريا واضحا لنظام الأسد، وكذا صوتت لصالح نظام بشار الأسد و رفضت الدخول العسكري في سوريا باعتباره لن يؤدي إلى لمزيد من العنف

### 2- العوامل المتحكمة في الموقف الروسي:

هناك العديد من العوامل و الاعتبارات التي حددت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

**أولا- المصالح الروسية:** والأهمية الاستراتيجية للدول العربية ، بحيث تحمي روسيا مصالح عديدة من المنطقة، وهو الأمر الذي دفعها لتدخل في المنطقة العربية و في دول على حساب دول أخرى على اعتبار أن المصلحة هي المحدد الرئيسي لتوجهات سياسات الدول

<sup>19</sup> نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية، رؤية تحليلية، مجلة البيان، ص 280-283.

الخارجية منها روسيا. و ترتبط المصالح الروسية في المنطقة بالنفط و الغاز، التعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية و التنمية.

#### الخاتمة :

تعتبر التغييرات التي تعرفها المنطقة العربية تغيرات جذرية خاضعة للعديد من العوامل الداخلية الدولية، ومن تحليل ما جري عمليا في الحالات السابقة، التي لم تكتمل ذروة الثورات في بعضها، يشير إلي أنه رغم الاختلافات الكبيرة بين الدول العربية، فإنه يمكن تحديد محركات مشتركة للتغيير، وقوى متقاربة في طبيعتها، أدت إلى تحريك الانتفاضات الشعبية في المنطقة. ورغم أن تلك الأحكام لا تزال مبكرة، فإنه على الأقل سقطت مقولة الاستثناء العربي بالنسبة للمنطقة عموما، وكل دولها تقريبا، رغم أن التغييرات التي تعرفها المنطقة لم تكن بالضرورة التحول الايجابي لدول المنطقة، حيث نلاحظ أن معظم الدول دخلت في مشاكل وضغوطات أصعب من تلك التي كانت تعانيها قبل الثورات.

#### قائمة المراجع:

##### 1- من الكتب:

-أيمن احمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة، مكتبة مدبولي، 2008.

-محمد سبيلا، للسياسة، بالسياسة: في التشريح السياسي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، طبعة 2000

-حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، لبنان: دار القلم الجديد، ط2013، 1

##### 2-المجلات:

-أمل حمادة : أبعاد التغيير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد افريل 2011.

-بشير عبد الفتاح، الأدوار المتغيرة للجيش في مرحلة الثورات العربية، تحولات إستراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، أفريل 2011.

-خالد حنفي علي: الانتفاضات المتتالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

-دينا شحاته ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 4.

-سلام كواكي وبسمة قضماني، الجيوش .. الشعوب والحكام المتسلطون، مجلة نشرة القبس، الكويت: العدد 3، السنة الخامسة، مارس، 2011.

-محمد أحمد بنيس، المجتمع المدني العربي و التباسات التأصيل، مجلة وجهة نظر، العدد 7، ربيع 2000 .

-نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 48.

-نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد 176، المجلد

64، أفريل 2009، ص. 23.

-نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية، رؤية تحليلية، مجلة البيان.

##### 3- من الأنترنت:

-حسن زينند، الاعلام الجديد و حراك التغيير في العالم العربي، يوم 22-6-2011، على الساعة 22:31، على الموقع:

<http://www.dw.com/ar>

-فتحى العيادي، تونس الجديدة- ثورة على طريق التغيير الديمقراطي، يوم: 2012/9/15، على الساعة: 19:50، على

الموقع: <https://ar.qantara.de/content/>